كلمة السفيرة أنجلينا أيخهورست
رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

مؤتمر "تغطية الانتخابات – تحديات جديدة وتوجهات جديدة"
في إطار مشروع "حرية التعبير في الشرق الأدنى" الممول من الاتحاد الأوروبي

****
للمطابقة عند الإلقاء

حضرة السيدات والسادة،
الصديقات والأصدقاء الأعزاء،

أشكركمً على دعوتكم لي لافتتاح هذا المؤتمر عن "تغطية الانتخابات – تحديات جديدة وتوجهات جديدة". أنه لشرف لي أن أكون بين هذا العدد من الشخصيات البارزة من وسائل الإعلام العربية والأوروبية والأميركية، وخبراء الحملات الانتخابية البارزين الذين جاؤوا من بعيد، للمشاركة في ما أنا متأكدة من أنه سيكون نقاشاً ثاقباً يتناول وسائل الإعلام والانتخابات.

وفي حين أنه من المستحيل إرساء الديمقراطية في بلد معين من دون انتخابات نزيهة، فإن العملية الانتخابية تذهب إلى ما هو أبعد من يوم الانتخابات. فالحوكمة الديمقراطية تتطلب وجود مواطنين فاعلين ومطلعين، وتؤدي وسائل الإعلام دوراً محورياً في تزويد المواطنين بمعلومات يحتاجونها لممارسة حقهم في المشاركة في الشؤون الحكومية والعامة.

وفي زمن الانتخابات، يعتبر دور وسائل الإعلام أساسياً جداً، إذ يقضي واجبها بنقل ما يجري بحيادية ودقة ومسؤولية، مع ضمان تمكن الشعب والأحزاب السياسية من تبادل الآراء في شأن الرؤية المستقبلية. وتؤدي وسائل الإعلام دور إطلاع المواطنين على عمل الأحزاب السياسية المتنافسة وبرامجها ومرشحيها، وتساهم في تشكيل رأي الناخبين.

ليس هناك من شك في القوة المتزايدة لوسائل الإعلام الاجتماعي في الانتخابات في لبنان وسائر أنحاء العالم. ولا تقتصر وسائل الإعلام الاجتماعي على السماح للمستخدمين بالبحث عن المعلومات فحسب، بل تسمح لهم بالتفاعل مع بعضهم البعض من خلال التواصل الإلكتروني، إذ توفر إمكانات جديدة على صعيد الحملات وتمكين المرشحين من التواصل مع الفئات المغْفَلة من

الناخبين. وتبدل وسائل الإعلام الاجتماعي الطريقة التي ينظم بها السياسيون المؤيدين ويصدون الهجمات ويحشدون الناخبين ويتواصلون معهم.

إن الدور الرئيسي الذي تؤديه وسائل الإعلام في تأطير المسائل الانتخابية يبرز مرة أخرى ضرورة أن تعتمد جميع الدول إجراءات داعمة لحرية التعبير خلال الانتخابات. فتدابير من هذا القبيل من شأنها إيجاد بيئة يمكن فيها لقطاع وسائل إعلام تعددي أن يكون أحد حماة العملية الانتخابية الحرة والنزيهة، بما يضمن الشفافية التي هي ضرورية لثقة الشعب في الانتخابات.

لقد شكلت هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية التي أنشئت لانتخابات عام 2009 خطوة أساسية مهمة بهذا المعنى، إذ كانت الهيئة الأولى من نوعها في لبنان التي تُشكّل للإشراف على قطاعين أساسيين في الحملة الانتخابية ألا وهما وسائل الإعلام والنفقات الانتخابية. وقد أقرّ الجميع بهذا الأمر على أنه إنجاز فريد، إذ تم للمرة الأولى وخلال مهلة زمنية قصيرة جداً وضع آليات للإشراف المالي ورصد تغطية وسائل الإعلام للحملة. لكن للأسف، ونظراً إلى الضوابط المفروضة على مهام الهيئة، اقتصر دورها على "التحقيق والتحذير والإحالة"، مما حال دون منعها الانتهاكات بصورة كاملة أو إصلاحها.

لقد حان الوقت لبذل المزيد، أي ضمان أنظمة إعلامية سليمة للحملات الانتخابية، وكذلك جعل الإطار الانتخابي اللبناني أقرب إلى المعايير الدولية، وتنفيذ توصيات المراقبين الدوليين، بمن فيهم مراقبي الاتحاد الأوروبي. ولا يستطيع لبنان التراجع في الإصلاح الانتخابي ويجب ألا يفعل ذلك. لقد انتهت المهلة لاعتماد قانون انتخابي جديد وفق الجدول الزمني الذي حدّدته الحكومة في بيانها الوزاري، وقد تمحور النقاش للأسف حول مسألة وحيدة تقريباً هي التمثيل النسبي. فالنقاش في شأن الإصلاحات الانتخابية التقنية الذي من شأنه زيادة شفافية العملية الانتخابية ومشروعيتها وعدالتها لم يحصل فعلياً.

لذلك يدعو الاتحاد الأوروبي جميع المعنيين إلى بذل كل ما هو ضروري ليتم من دون أي تأخير اعتماد إطار انتخابي معدل يجعل لبنان أقرب إلى المعايير الدولية. ويجب أن يعزز القانون المعدل الجديد وسائل الإعلام وأنظمة الحملة الانتخابية. ويجب أن يساهم أيضاً في زيادة عدد النساء في مجلس النواب (يسجل لبنان واحداً من أدنى النسب في العالم، أي 3.1% وهي أقل بكثير من

المعدل الإقليمي العربي البالغ 12%)، وفي تحسين سرية الاقتراع عبر اعتماد أوراق الاقتراع الموحدة والرسمية المطبوعة سلفاً (لبنان واحد من الدول القليلة في العالم التي لا تعتمدها)، وجعل سن الاقتراع 18 عاماً، وتسهيل اقتراع المغتربين.

واسمحوا لي أن أقول إن الديمقراطية تعني بالطبع الأصوات والانتخابات، وإنما تعني أيضاً أكثر من هذا بكثير. فما دفعنا ثمنه غالياً نحن في أوروبا لنتعلمه هو الحاجة "للديمقراطية العميقة"، أي احترام دولة القانون وحرية التعبير والقضاء المستقل والإدارة النزيهة. ويبقى الاتحاد الأوروبي مستعداً لتشجيع من يريدون ترسيخ جذور هذه الديمقراطية العميقة في لبنان ودعمهم.

أما كلمتي الأخيرة فستكون كلمة شكر للمشاركين في هذا المؤتمر ولمؤسسة سكايز التي تصبح يوماً بعد يوم مرجعاً أكثر موثوقية وصدقية لحرية الصحافة والثقافة. ولا يستطيع الاتحاد الأوروبي إلا أن يفخر بتسهيله عملكم اليومي كحماة فعليين للصحافيين والمفكرين الذين يدعمون حرية التعبير في لبنان وسائر أنحاء المنطقة.

شكراً.